# حولية الكوفة

دورية سنوية محكمة، تعنى بالدراسات والبحوث التراثية والمعاصرة المتخصصة بشؤون مدينة الكوفة ومسجدها المعظم
تصدر عن أمانة مسجد الكوفة والمزارات الملحقة به . العدد الثامن . شوال ١٤٣٩هـ / تموز ٢٠١٨م

٨

ديوان الوقف الشيعي
أمانة مسجد الكوفة
والمزارات الملحقة به

المشرف العام
السيد محمد مجيد الموسوي

رئيس التحرير
د. كامل سلمان الجبوري

# ٢٠- المحدّث المفسّر
# الحسين بن الحكم بن مسلم الحِبَري الكوفي
# (ت٢٨٦هـ)

العلامة السيّد محمد رضا الحسيني الجلالي
الحوزة العلمية في قم المقدسة

## المقدمة

## القسم الأوّل: سيرته

### أبو عبد الله:

الحسين بن الحكم بن مسلم، الكوفيّ، الحبريّ، الوشّاء: محدّث ومفسّر، شيعيّ النّزعة، زيديّ المذهب قالوا فيه علامة، ثقةٌ، واعتمدوا على ما رواه توفّي سنة «٢٨٦» وساهم في التّراث بتاليف التّفسير والمسند.

١- ترجمته في كتاب «نسمات الأسحار».

٢- اسمه ونسبه.

٣- نسبته وأوصافه.

٤- عقيدته.

٥- حاله في الحديث.

٦- نشاطه العلمي: شيوخه والرّواة عنه.

٧- مؤلفاته.

**١- ترجمته في كتاب: «نسمات الأسحار في طبقات رواة الأخبار»**

وهو القسم الأوّل من «طبقات الزّيديّة» للسيد الحافظ صارم الدّين إبراهيم بن القاسم من علماء اليمن.

التقيت في المسجد الحرام بمكّة المكرّمة سنة «١٣٩٦هـ» السّيد العلامة البحّاثة الجليل السّيد محمّد بن الحسين الملقّب «بالجلال» وبعد أن تداولنا الحديث في فنون العلم دار بنا إلى كتابنا هذا ومؤلّفه، وحيث أنّي كنت أحدس لبعض القرائن بكونه من الزّيديّة، فسألت السّيد الجلال عنه، فوعدني أن يراجع مصادر رجال الحديث عن الزّيديّة، وبعد رجوعه إلى صنعاء اليمن حيث يقيم، بعث إلي بهذه التّرجمة نقلاً عند النّسخة المخطوطة الّتي يحتفظ بها، ووجدت من المناسب إثبات هذه التّرجمة هنا كاملة تعميماً لفائدتها.

كتب حفظه الله ما نصّه:

الحسين بن الحكم الحبري[1].

أبو عبد الله، القرشيّ، الكوفيّ، صاحب التّفسير، نسبه السّيد رازيّاً وشّاءً.

عن الحسن بن حسين العرنيّ فأكثر، وإسماعيل بن أبان، وحسين بن نصر وجندل بن والق ومحمّد بن عمّار وحيّان وأبي حفص الأعشى.

وروى كتاب المنسك لزيد بن عليّ عن يحيى بن هاشم.

وعنه شيخ الزّيديّة عيسى بن محمّد، وابن ماتي، وصنو الإمام النّاصر الحسين المصريّ والحافظ ابن عقدة.

قال في الإكمال: وأحمد بن إسحاق البهلوليّ، وابن مبشر، وغيرهم قال الذّهبي في تاريخ الإسلام: مات سنة « ٢٨٦».

وأخرج له الأئمة الدّعاة المؤيّد بالله وأخوه أبو طالب والمرشد بالله والشّريف العلويّ في الأذان بحيّ على خير العمل وصاحب المحيط والدّارقطنيّ في سننه والحاكم والحسكانيّ في شواهد التّنزيل كثيراً.

ولم يطعن فيه أحدٌ، وهو ثقةٌ علامةٌ.

وفي شرح التّجريد: الحسين بن الحكم العرنيّ عن علي بن قاسم الكندي وعنه حسين الحكم الحبريّ، وصوابه حسين الحبريّ عن حسن العرنيّ.

انتهى ما في طبقات الزّيدية من القسم الأوّل المسمّى «نسمات الأسحار في طبقات رواة الأخبار» للإمام الحافظ

(١) في هامش الطّبقات ما لفظه: الحبريّ بكسر المهملة وفتح الموحدة، وفيه أيضاً الحسين بن الحكم الوشّا، هكذا عند أبي طالب وهو الحبريّ انتهى، قلت: ومعناهما واحد.

صارم الدّين إبراهيم بن القاسم بن الإمام المؤيّد بالله محمّد بن الإمام القاسم بن محمّد(عليه السلام) بلفظه.

**٢- اسمه ونسبه:**

ورد اسمه مع اسم أبيه وجدّه، ثلاثيّاً هكذا «الحسين بن الحكم بن مسلم» عند ترجمته أو في أسانيد بعض الرّوايات المنقولة بواسطته، والّتي نقلها الأعلام: كالدارقطني «ت ٣٨٥»[١][٢] وابن ماكولا «ت ٤٧٥»[٣] والحاكم الحسكانيّ «ت بعد ٤٩٠»[٤] والسّمعانيّ «ت ٥٦٢»[٥] وابن عساكر «ت ٥٧١»[٦] والسّيد ابن طاووس «ت ٦٦٤»[٧].

وورد ثنائيّاً هكذا: «الحسين بن الحكم» في أسانيد كتاب التّفسير هذا الّذي نقدّم له[٨] وفي أسانيد غالب رواياته عند المؤرّخين والمحدّثين:

كالطّبريّ «ت ٣١٠»[٩] وأبي الفرج الأصفهانيّ «ت بعد ٣٥٦»[١٠] والشّيخ النجاشيّ «ت ٤٥٠»[١١] والخطيب البغداديّ «ت ٤٦٣»[١٢] والحاكم الحسكانيّ[١٣] والذّهبيّ «ت ٧٤٨»[١٤] وابن حجر العسقلاني «ت ٨٥٢»[١٥] والحافظ عبد الغني[١٦].

وبعد التّضافر عن كبار المحدّثين والمؤرّخين، وعمدة ذوي الاختصاص في فنون الرّجال والتّرجمة والحديث، فإنّ من المطمأنّ به كون الصّواب في اسمه هو «الحسين» مصغّراً: وأنّ تسميته بالحسن مكبّراً سهوٌ.

ومن المناسب الاستشهاد لذلك، بأنّ الرّجل يكنّى بـ «أبي عبد الله» كما ورد في إسناد الطّبريّين[١٧] والحاكم الحسكانيّ[١٨] وابن المغازليّ[١٩] وكذلك كنّاه السّيد الحافظ صارم الدّين في ترجمته من «طبقات الزّيدية»[٢٠].

فهذه الكنية يغلب استعمالها للمسمّى بالحسين، وأمّا من يسمّى بالحسن فيكّنى بأبي محمّد، عادةً.

هذا، لكنّ ابن حجر في «لسان الميزان» عنون له باسم «الحسن» مع أنّه صرح في آخر التّرجمة بأنّ الصّواب في اسمه هو «الحسين» مصغّراً[٢١].

وهكذا ورد في بعض الأسانيد مكبّراً، ففي مواضع من كتاب «تفسير فرات الكوفيّ» المطبوع بالنّجف ورد باسم الحسن، مع أنّ الموجود في بعض النّسخ المخطوطة هو الحسين في المواضع نفسها[٢٢].

وكذا في أسانيد الشّيخ الصّدوق «ت ٣٨١»[٢٣] والحاكم النيسابوري[٢٤] والشّيخ الطّوسيّ «ت ٤٦٠»[٢٥] وبعض أسانيد السّيد أبي طالب في أئمّة الزّيديّة[٢٦] ومواضع من كتاب «اليقين» للسيّد ابن طاووس[٢٧].

ولهاذ عنونه الشّيخ الزّنجانيّ «المعاصر» باسم الحسن، وقال: أظنّه متّحداً مع ابن الحكم[٢٨] وبعد أن أشار إلى اختلاف نسخ «الفهرست» للشيخ الطوسيّ، جزم بأنّ التّصغير هو الأصحّ في اسمه، وعاد وعنونه بالحسين[٢٩].

وقد عرفنا أنّ اسم أبيه هو «الحكم»:

لكن وقع محرّفاً في بعض الكتب: ففي إسناد روايتين عند الشّيخ الصّدوق ورد اسمه هكذا: «... بن الحسن»[٣٠].

وفي رواية عند الدارقطني جاء هكذا: «... بن زيد»[٣١].

وفي رواية عند الحاكم ورد هكذا: «... بن الحاكم»[٣٢].

---

(١) الأرقام الموضوعة بعد الأسماء هي سنيّ الوفيات، وحرف التّاء إشارة إلى ذلك.

(٢) سنن الدارقطنيّ «ج١ ص٣٥٥».

(٣) الإكمال «ج٣ ص٤٠».

(٤) شواهد التّنزيل «ج١ ص٧٤».

(٥) الأنساب «ج٤ ص٤٥».

(٦) تاريخ دمشق ترجمة الإمام علي(عليه السلام) «ج٣ ص٢٥».

(٧) اليقين «ص٣٢ باب ٣٤».

(٨) لاحظ: تفسير الحبريّ، الأحاديث المرقمة: ١ و٢ و٣ و٢٨ و٢٩- ٣٧.

(٩) دلائل الإمامة «ص٣- ٤».

(١٠) مقاتل الطّالبيين «ص٤٣٥».

(١١) الرّجال للنجاشيّ «ص٥» انظر: مجمع الرّجال «ج٧ ص٤٢».

(١٢) تاريخ بغداد «ج٨ ص٤٤٩».

(١٣) شواهد التّنزيل «ج١ ص٨٥ و٨٩ و١٢٤...».

(١٤) المشتبه «ج١ ص١٨٤».

(١٥) تبصير المنتبه «ج١ ص٣٦٣».

(١٦) مشتبه النّسبة «الورقة ١١».

(١٧) دلائل الإمامة «ص٣» وبشارة المصطفى «ص٨٩ و١٧٨».

(١٨) شواهد التّنزيل «ج١ ص٧٤».

(١٩) مناقب الإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام) «ص٣٧٩».

(٢٠) نسمات الأسحار، وهو الجزء الأوّل من طبقات الزّيدية وقد مرّ «ص٢٠» نقل ترجمة المؤلف بتمامها عنه.

(٢١) لسان الميزان «ج٢ ص٢٠١» رقم ٩١١.

(٢٢) تفسير فرات الكوفي «ص٢ و١٩ و٣٢».

(٢٣) إكمال الدّين «ص٢٣١» طبع النّجف.

(٢٤) المستدرك على الصّحيحين «ج٣ ص٥٦٥».

(٢٥) الفهرست، للطوسي «ص١٣٧».

(٢٦) تيسير المطالب «ص٥٥».

(٢٧) اليقين «ص١٠ و٣٤ و١٦١».

(٢٨) الجامع في الرّجال «ج١ ص٥٨٩».

(٢٩) المصدر السّابق «ج١ ص٥٩٢».

(٣٠) أمالي الصّدوق «ص٤٢٤» طبع النّجف، وإكمال الدّين للصدوق «ص٢٣١» طبع النّجف.

(٣١) سنن الدارقطنيّ «ج٢ ص٤٢».

(٣٢) المستدرك على الصّحيحين «ج٣ ص٢١١ و٢١١٢».

ووقع في مطبوعة «منسك الإمام زيد رضي الله عنه» بلفظ «... بن حكيم»[1] وكذا في مورد من مطبوعة بشارة المصطفى[2].

وعرفنا أيضاً أنّ اسم جدّه هو «مسلم».

لكن وقع خطأ في رواية الشّيخ الطّوسيّ بلفظ: «سلم» كما في الطّبعة الحديثة من أمالية[3] ولعلّ هذا من الأغلاط الفاحشة الّتي منيت بها هذه الطّبعة.

**٣- نسبته وأوصافه:**

**هو: الكوفيّ:**

نسبةً إلى مدينة «الكوفة» المعروفة، وقد جاء وصفه بالكوفيّ في أوّل كتابه «التّفسير» هذا الّذي نقدّم له[4] كما نسبه إليها أكثر المترجمين له والرّاوين لحديثه مثل: الطبرانيّ «ت ٣٦٠»[5] وابن ماكولا[6] والسّمعانيّ[7] والذّهبيّ[8] وابن حجر[9] والنطنزيّ -فيما نقله ابن طاووس-[10] والإمام أبي طالب[11] ونقله عن الأخير في الطّبقات[12] والوجه في النّسبة: أنّه من رجال الكوفة ورواتها، فقد حدّث فعلاً بالكوفة[13] ولو أخذنا بنظر الاعتبار روايته عن كبار رجال الكوفة، وكذلك رواية الكثير من رواتها عنه، سهل الإذعان بذلك.

**وهو: الوشّاء:**

نسبةً إلى بيع الوشي، وهو نوعٌ من الثّياب المعمولة من الابريسم[14] وصفه بذلك الدارقطنيّ[15]، ووصفه كذلك الإمام أبو طالب في أماليه[16] ونقله عنه الحافظ في الطّبقات[17] وهذه النّسبة تناسب وصفه بـ «الحبريّ» نسبةً إلى الحبرة، وهي أيضاً، نوعٌ من الثّياب -كما سياتي- لكنّ وصفه بالوشّاء مقصورٌ على من ذكرنا من علماء الزّيديّة.

**وهو: الحبريّ:**

نسبة إلى الحبرة، وهي نوعٌ من الثّياب.

قال ابن ماكولا: الحبريّ، بكسر الحاء، وفتح الباء المنقوطة بواحدة، وفي آخرها الرّاء: هذه النّسبة إلى ثياب يقال لها «الحبرة» والمشهور بهذه النّسبة الحسين بن الحكم بن مسلمٍ الحبريّ الكوفيّ[18].

وذكر السّمعاني مثله تماماً[19].

وقال ابن الأثير : الحبريّ، بكسر الحاء المهملة، وسكون الباء الموحّدة، وآخرها الرّاء، هذه النّسبة إلى «الحبر» الّذي يكتب به.

الحبريّ، مثل ما قبله إلا أنّ باءه مفتوحة: هذه النّسبة إلى ثياب يقال لها «الحبرة»[20].

وقال الذّهبي: وبمهملة وفتح الموحّدة: الحسين بن الحكم الحبري الكوفي، عن عفان[21] وذكر ابن حجر مثله تماماً[22] وكذلك الحافظ عبد الغني بن سعيد[23] وفي إيضاح الاشتباه: الحسين بن الحكم الحبري بالحاء المهملة المكسورة والباء المنقطة تحتها نقطة المفتوحة والرّاء.

وصرّح بهذا الضبط -أي كسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحّدة- في هامش طبقات الزّيدية[24] وورد الضّبط -بالحركات- في رواية الحاكم النّيسابوريّ[25] والخطيب[26] والذّهبيّ[27].

وقد وردت الكلمة كذلك رسماً بالحروف -الحاء المهملة والباء الموحّدة- من دون ضبط بالحركات، في أسانيد كثيرة منها: المخطوطتان الأثريّتان لكتابنا «تفسير الحبري» هذا الّذي نقدّم له[28] وفي رواية الطّبري[29] والطّبراني[30] والدّارقطني[31]

(١) بشارة المصطفى «ص٨٩».
(٢) منهاج الحاج -منسك الإمام زيد- «ص٣».
(٣) أمالي الطّوسي «ج٢ ص٢٣٦» طبع النّجف.
(٤) تفسير الحبري: المتن المحدث الأوّل «ص٢٣٢» من هذه الطّبعة.
(٥) المعجم الصّغير «ج١ ص٦٠».
(٦) الإكمال «ج٣ ص٤٠».
(٧) الأنساب «ج٤ ص٤٥».
(٨) المشتبه «ج٢ ص١٨٤».
(٩) تبصير المنتبه «ج١ ص٣٦٣».
(١٠) اليقين «ص٣٢ باب ٣٢».
(١١) تيسير المطالب «ص٣٣ و٥٥».
(١٢) نسمات الأسحار -مخطوط- ونقلت عبارته في ما مضى «ص٢٠».
(١٣) جاء ذلك في سند رواية للصدوق في إكمال الدّين «ص٢٣١» طبع النّجف.
(١٤) اللباب، للسيوطي «ج٣ ص٣٦٧».
(١٥) تيسير المطالب «ص٥٥، ٦١، ٦٣».
(١٦) سنن الدارقطني «ج٤ص١٦٩».
(١٧) نسمات الأسحار، ما مضى «ص٢٠».
(١٨) الإكمال «ج٣ ص٤٠- ٤١».
(١٩) الأنساب «ج٤ ص٤٥».
(٢٠) اللباب، لابن الأثير «ج١ ص٣٣٦».
(٢١) المشتبه «ج١، ص١٨٤».
(٢٢) تبصير المنتبه «ج١ ص٣٦٣».
(٢٣) مشتبه النّسبة «الورقة ١١».
(٢٤) نسمات الأسحار، لاحظ ما مضى «ص٢٠».
(٢٥) معرفة علوم الحديث «ص١٨٩».
(٢٦) تاريخ بغداد «ج٨ ص٤٤٩».
(٢٧) ميزان الاعتدال «ج١ ص٤٨٤».
(٢٨) لاحظ بعض النّماذج المصورة عن المخطوطتين فيما يلي ص.
(٢٩) دلائل الإمامة «ص٣».
(٣٠) المعجم الصّغير «ج١ ص٦٠».
(٣١) سنن الدّارقطني «ج١ ص٣٥٥».

والنّيسابوريّ[1] والشّريف العلويّ[2] والشّيخ النّجاشي[3] والخطيب البغدادي[4] وابن عساكر[5] والسّيد ابن طاووس[6] والحمويني[7] وغيرهم.

وكذلك ذكره الزّبيديّ مصرّحاً بأنّ النّسبة إلى «الحبر» وهي: لبرود[8].

وربما تتأكد نسبة الرّجل إلى «الحبرة» الّتي هي نوع من الثّياب تسمى بالبرود، أنّ الرّجل يوصف «بالوشاء» نسبة إلى الوشي وهو -أيضاً- نوع من الثّياب كما مرّ، إلا أنّ وصفه بـ «الحبريّ» أكثر وأشهر عند الأعلام.

وبهذا يثبت أنّ الكلمة تضبط بالحاء المهملة المكسورة، والباء الموحدة المفتوحة، والرّاء المهملة وآخرها ياء النّسبة، وبعد هذا لا مجال للترديد في الكلمة لا في رسم حروفها ولا في ضبط حركاتها، لأنّ هؤلاء الأعلام وهم من أهل الاختصاص بالرّجال والحديث والأنساب، وفيهم من النّقاد المحققين من لا يرد قوله متفقون على ذلك.

ولكن رغم ما ذكرنا فإنّ الكلمة منيت بالتّصحيف في كلا المجالين:

فضبطها البعض «الحِبْريّ» بسكون الباء نسبة إلى حبر الكتابة[9] قال ابن الجوزي: «بعض الحفاظ يسكّن الباء»[10] وجاءت الكلمة مشكولة بوضع علامة السّكون هكذا «..» على الباء في بعض المواضع من نسخة طهران لكتاب «التّفسير» مع أنّها مضبوطة بالفتحة في مواضع أخر من نفس النّسخة، وضبطها كذلك طابع الميزان للذهبي[11].

وكذلك تعرضت هذه الكلمة لصور عديدة من التّحريف والتّصحيف في رسم الحروف، قلما يقع لكلمة أخرى: ونود أن نذكر محل وقوع هذه التّحريفات تفادياً عن الوقوع فيها، وإسهاماً في تداركها:

١- الجبري -بالجيم، والباء الموحدة، والرّاء-:

(١) معرفة علوم الحديث «٢٥٦» والمستدرك على الصّحيحين «ج٣ ص ٢١١».
(٢) فضل الكوفة -مخطوط- «٢٩٣/ب».
(٣) الرّجال للنجاشي «ص٥».
(٤) تاريخ بغداد «ج٨ ص٤٤٩».
(٥) تاريخ دمشق -ترجمة الإمام علي(عليه السلام)- «ج٣ ص٢٥، ١٦٨».
(٦) جمال الأسبوع «ص٤٥٦».
(٧) فرائد السّمطين «ج١ ص٢٥١، ح١٩٤».
(٨) تاج العروس «ج٣ ص١٢١».
(٩) اللباب لابن الأثر «ج١ ص٣٣٦».
(١٠) الإكمال لابن ماكولا «ج٣ هامش ص٤٠».
(١١) ميزان الاعتدال «ج١ ص٤٨٤ هامش».

وقع في رواية للدارقطني[12] وموارد في غاية المرام للسيّد البحراني[13] ونقله عن الأخير شيخنا في الرّواية السّيد شهاب الدّين النّجفي المرعشيّ -دام ظله- في ملحقاته لكتاب «إحقاق الحق»[14]، ووقع كذلك في موردين من الأمالي الخميسية للإمام المرشد بالله الزّيديّ[15] ومواضع من كتاب اللوامع النّورانية للسيّد هاشم المذكور[16].

٢- الجبيري -مثل السّابق، مع زيادة الياء المثناة قبل الرّاء، بصورة صغير اللفظ السّابق، وقع في رواية الحاكم النّيسابوري[17] وتفسير البرهان للسيّد البحراني[18].

٣- الجندي -بالجيم والنّون، والدّال المهملة-:

وقع في طريق الشّيخ الطّوسيّ إلى كتاب عمرو بن خالد، أبي حفص الأعشى[19] وقد اختلف النّاقلون عنه في رسم هذه الكلمة، فأوردها القهبائي بلفظ «الحيري»[20] وجمع السّيد آية الله الخوئي بين «الحيري» و«الجندي» من دون ترجيح[21] وإن كان اقتصر في مورد آخر على الأوّل فقط[22] وقال الشّيخ الزّنجاني: الحسن بن الحكم الجندي، ذكره الشّيخ في الفهرست، وأبدل الحسن بالحسين والجندي بالحيريّ في نسخة أخرى[23] وعاد في موضع آخر فاعتبر النّسخة الأخيرة أنّها أصح[24].

٤- الجيريّ -بالجيم والياء المثناة والرّاء-:

جاء في رواية الدّارقطنيّ[25].

٥- الجيزيّ -مثل السّابق، لكن بالزّاي بدل الرّاء-:

وقع في موردين عند الحاكم النّيسابوريّ[26].

٦- الحرميّ -بالحاء المهملة والرّاء والميم-:

وقع في رواية الخوارزمي[27].

(١٢) سنن الدّارقطني «ج٢ص٤٢».
(١٣) غاية المرام في حجة الخصام «ص٣٦٤» الباب «٦٥» و«٤٤٢» ب«٢٣٧».
(١٤) إحقاق الحق «ج٣ ص٥٣٥» وانظر «هامش١٠٦».
(١٥) الأمالي الخمسية «ج١ ص١٦٤» و«ص١٤٤».
(١٦) منها ص١٣ وص٢٠ وص٥٣٠.
(١٧) المستدرك على الصّحيحين «ج٣ ص٥٤٨».
(١٨) البرهان في تفسير القرآن «ج٢ ص١٠٤».
(١٩) الفهرست للطوسيّ «ص٢٤٣» طبع اسبر نكر، وص١٣٧ طبع النّجف.
(٢٠) مجمع الرّجال «ج٢ص١٠٤».
(٢١) معجم رجال الحديث «ج٤ ص٣٢١».
(٢٢) المصدر السّابق «ج١٣ ص١٠٢».
(٢٣) الجامع في الرّجال «ج١ ص٤٨٧».
(٢٤) المصدر السّابق «ج١ ص٤٩٢».
(٢٥) سنن الدّارقطني «ج٤ ص٢٧٣».
(٢٦) المستدرك على الصّحيحين «ج٣ ص١٥١ و١٣٨».
(٢٧) مناقب الخوارزمي «ص٨».

٧- الحميريّ -بالحاء المهملة والميم والياء المثناة والرّاء، كالنّسبة إلى حمير-:

وقع في روايتين للشيخ الصّدوق في كتابيه «الأمالي» و«الإكمال» المطبوعين على الحجر بإيران[١] أما الطّبعة النّجفية للكتابين، فقد وردت فيهما كلمة الحميري بين قوسين بعد كلمة الحيري، بدون ميم[٢].

ووقع أيضاً في رواية للشيخ الطّوسي[٣] وابن عساكر[٤].

٨- الحيريّ -بالحاء المهملة والياء المثناة والرّاء-:

ورد ذلك في مخطوطة «شواهد التّنزيل» للحاكم الحسكاني، وعلّق محققه المتتبع الشّيخ المحموديّ -دام ظلّه- على أوّل موضع ورد فيه اسم الحبريّ بما نصه: «ذكره الكاتب في جميع الموارد بالمثناة التّحتانية»[٥] وصوّب الشّيخ المحموديّ كون الكلمة بالباء الموحدة وأثبتها كذلك في المطبوعة.

وكذلك وردت محرفة في «معالم» ابن شهرآشوب، بناء على أنّ المقصود هو الحبريّ[٦] ووردت أيضاً محرفة بالياء في رواية الحافظ الطّحاويّ[٧] والحاكم النّيسابوريّ[٨] والخطيب البغدادي[٩] وابن الأثير الجزريّ[١٠] وفي نسخة من فهرست الطّوسيّ[١١].

وبعد تنصيص الأعلام على أنّ الكلمة بالباء الموحدة لا بالياء المثناة ظهر لنا الصّواب في رسمها، وأنّ هذه الصّورة الأخيرة تصحيف، لكن -مع هذا- نجد العلامة المتتبع السّيد محسن الأمين العاملي -رحمه الله- ترجم للحسين الحبريّ في كتابه العظيم «أعيان الشّيعة» ملتزماً بذلك التّصحيف، ومعلّلاً له، بقوله: الحيريّ: إمّا منسوب إلى الحيرة أو إلى الحيّر، وهو الحائر الحسينيّ، روى الذّهبي في «ميزانه» عنه[١٢]، فكأنّ السّيد الأمين لم يحتمل في الكلمة غير هذا الرّسم، وهو غريب جداً، فبعد التفاته إلى ذكر الذّهبي له، فالطّريق كانت مفتوحة للمزيد من التّحقيق عبر كتب التّراجم والأنساب، لكن تعين هذا الرّسم عنده، بعثه على تعليله أيضاً، ولعلّ السّيد الأمين التزم بذلك لأمرين:

**الأوّل**: أنّ النّسخة الّتي كانت عنده من «ميزان» الذّهبيّ، كانت بالياء المثناة، وقد مرّ وجود تحريف في بعض نسخه[١٣].

**الثّاني**: إنّ الرّوايات الّتي نقلها الذّهبيّ عن الحبريّ، تدعو إلى أن «يظن أو يعتقد تشيعه» كما صرّح به السّيد الأمين[١٤] بإضافة أنّ الرّجل المتشيّع لا بد أن يتواجد في مدينة شيعية، وبما أنّ الحسين الحبريّ منسوب إلى الكوفة أيضاً، فلا بد أن تكون نسبته الأخرى إمّا إلى «الحيرة» الّتي هي على مقربة من الكوفة، أو إلى «الحير» الّذي هو موضع قبر الحسين(عليه السلام).

لكن من الواضح أنّ هذين الأمرين، لا يدعوان المحقق إلى الاقتناع، كما أنّ الثّاني منهما غير مترابط اللوازم، مع بعده عن الموضوعية.

وأخيراً يقول السّيد أحمد الحسيني: ونحن نرجّح أن تكون النّسبة بالياء المثناة، نسبة إلى المدينة الّتي عند الكوفة، وذلك:

لإجماع أرباب المعاجم على وصف الحسين بن الحكم، بالكوفيّ، وعدم دليل على عمله في الثّياب المذكورة، أو بيعها، أو ما يشبه ذلك[١٥]، لكن:

هل الإجماع على نسبته إلى الكوفة، يكون دليلاً على عدم نسبته إلى شيء آخر من عمل أو قبيلة؟ وهل تنصيص علماء الأنساب بكونه «منسوباً إلى الحبرة وهي نوع من الثّياب»[١٦] لا يكون دليلاً على عمله في الثّياب المذكورة؟

وهل وصفه بالوشاء، لا يشبه عمله في الثّياب؟

٩- الحبري -بالخاء المعجمة، والباء الموحدة والرّاء-:

وقع في معجم القاضي القضاعي مضبوطاً بكسر الخاء وفتح الباء[١٧] ووقع فيما نقله السّيد ابن طاووس عن كتاب ابن الجحّام[١٨] وفي مواضع من «غاية المرام» للسيّد البحراني فاتني تسجيلها.

١٠- الخرزي -بالخاء المعجمة، والرّاء ثمّ الزّاي-:

(١) أمالي الصّدوق المجلس ٧٢ «ص٢٨٤» وإكمال الدّين الباب «٢٢» ح٥٣ «ص١٣٧» كلاهما طبع إيران على الحجر.

(٢) أمالي الصّدوق «ص٤٢٤» وإكمال الدّين «ص٢٣١» كلاهما طبع النّجف.

(٣) أمالي الطّوسي «ج٢ ص٢٣٦».

(٤) تاريخ دمشق -ترجمة الإمام علي(عليه السلام)- «ج٣ ص١٩٥».

(٥) شواهد التّنزيل «ج١ ص٤٥» الهامش.

(٦) معالم العلماء «ص١٤٤ رقم ١٠١٥» طبع النّجف، و«ص ١٣١ رقم ٩٨٤» طبع طهران.

(٧) مشكل الآثار «ج١ ص٣٣٣».

(٨) المستدرك على الصّحيحين «ج١ ص١٣ وج٣ ص٤٤٧ و٥٦٥».

(٩) تاريخ بغداد «ج٨ ص٤٤٩».

(١٠) أسد الغابة «ج٤ ص٣٢».

(١١) مجمع الرّجال «ج٢ ص١٠٤» وانظر صورة «الجندي» برقم ٣.

(١٢) أعيان الشّيعة «ج٢٥ ص٣٤٢ رقم ٥١١٢».

(١٣) ميزان الاعتدال «ج١ ص٤٨٤ هامش».

(١٤) أعيان الشّيعة «ج٢٥ ص٣٤٢».

(١٥) ما نزل من القرآن في أهل البيت(عليهم السلام) «ص٢٣».

(١٦) انظر كلمات ابن ماكولا والسّمعانيّ وابن الأثير والذّهبيّ وابن حجر فيما مرّ.

(١٧) المعجم في أصحاب الصّدفيّ «ص٨٧» رقم ٣٩.

(١٨) سعد السّعود «ص١٠٥».

وقع في رواية نقلها ابن طاووس عن ابن مردويه[1] وقد نقلها في موضع آخر بلفظ الحبري[2].

١١- الخيبري -كالمنسوب إلى خيبر-:

وقع في سند دعاء العشرات الّذي أورده ابن طاووس في جمال الأسبوع[3] واستظهر الشّيخ الزّنجانيّ كونه تصحيفاً لكلمة «الحيري» حسبما يراه[4].

وهكذا نجد البعد الشّاسع بين أصل الكلمة، وبين ما منيت به من تحريف وتصحيف، ولا شكّ أنّ ذلك هو نتيجة إهمال النّاسخين -ويتبعهم الطّابعون- للكتب من دون مراعاة التّصحيح والتّحقيق والمقابلة بالنّسخ المصححة والمقروءة والمسموعة والّتي عليها بلاغاتها، وهذا ما يدعو إلى القلق والإحساس بالعبء الثّقيل على كاهل المحقّقين والفضلاء.

**أوصاف أخرى:**

وقد وصف الحبريّ بأوصاف عديدة لم نعرف وجه اتّصافه بها، مثل: القرشي[5] والرّازي[6] والحاطب[7] والكندي[8] جاء الأخير نقلاً عن أمالي الطّوسيّ، لكن الكتاب بطبيعته خالٍ عن ذكر اسم «الحسين بن الحكم الكندي»[9].

**٤- عقيدته:**

الّذي يبدو من السّيد المحدّث البحراني هو الالتزام بكونه عاميّ المذهب، حيث أورد رواياته الّتي نقلها عن كتابه مباشرة، ضمن الفصول الّتي عقدها لروايات العامة[10] وقال: «إنّه من أعيان علماء العامة»[11]، ونقله كذلك السّيد المرعشيّ دام ظلّه[12].

لكن لم يرد في كلام هذين العلمين ما يستدل به على عامية الحبري.

والتزم السّيد الأمين بكون الحبري شيعيّ المذهب، حيث أورد بعض ما رواه الحبري ثمّ قال: «ومن ذلك قد يظنّ أو يعتقد تشيعه»[13] وكذلك التزم الأخ السّيد محمّد حسين الجلالي بأنّ الرّجل متشيع وذلك:

١- لقدح الرّجاليّين العامة فيه.

٢- لروايته أحاديث الفضائل.

٣- لمكاتبته الإمام الكاظم(عليه السلام).

٤- لتشيع مشايخه غالباً[14].

لكنّا لا نجد في هذه الأمور الدّليل الكافي، ما عدا الأمر الرّابع:

**فأوّلاً**: إنّا لم نعثر على قدح أحد في الحبريّ، على كثرة تتبعنا في الكتب والمعاجم، بل الظّاهر أنّ بعضهم يعتمد عليه، كما سيأتي بيانه.

**وثانياً**: إنّ مجرد رواية الفضائل لا يقتضي ذلك، كيف؟ وعمدة ما بايدينا من كتب الفضائل إنما هو برواية غير الشّيعة، كما أنّ ائمّة معروفين قد ألّفوا ورووا أكثر مما رواه الحبريّ، مثل ابن حنبل، والنّسائيّ، والخوارزميّ، وغيرهم.

**وثالثاً**: إنّ مكاتبة الإمام(عليه السلام) في مسالة علميّة عقائديّة، لا تدل بمجردها على التّشيع كيف؟ والإمام محطّ أنظار جميع الفئات، ومرجع الخاص والعام، في أمور الدّين، مع أنّا نشكك في كون المكاتب للإمام هو الحبريّ، وقد ذكرنا وجه ذلك في مقدمة مسند الحبريّ.

**أمّا الأمر الرّابع**: فهو مقرّب لهذا القول، وذلك لأنّ الرّاوي لا بد وأن يكون أكثر اختلاطاً باهل مذهبه من شيوخ ورواة وزملاء، لأنّه عادة يعيش في نفس البيئة ويكون أحرص على تناقل ما يوافق مذهبه، وعن الّذين يوافقونه في الطّريقة، وهذا الجهد نسمّيه «بالنّشاط العملي» للراوي.

واستناداً إلى «النّشاط العلميّ» للحبريّ، يمكن أن نقول إنّه يعتنق العقيدة الشّيعية، فإنّ أغلب مشايخه متسمون بالتّشيع، وكذلك الرّواة عنه، وسيتضح ذلك إذا لاحظنا قائمة أسمائهم في نهاية هذه التّرجمة.

وكذلك بنفس المستند، يمكن أن نثبت أنّ الرّجل زيديّ المذهب، حيث أنّا نجد العنصر الزّيديّ متواجداً في نشاطه العلميّ بوضوح، فأكثر مشايخه وكذا الرّواة عنه من الزّيود، كما أنّ نوعية رواياته فيها ما يختص بالزّيديّة وتاريخهم[15].

---

(١) اليقين «ص١٠» باب «٢».

(٢) المصدر السّابق «ص١٦١» باب «١٦١».

(٣) جمال الأسبوع «٤٥٦».

(٤) الجامع في الرّجال «ج١ ص٥٩٢».

(٥) نسمات الأسحار، ما مضى «ص٢٠».

(٦) المصدر السّابق، الموضع السّابق.

(٧) شواهد التّنزيل «ج١ ص٢٨١» رقم ٣٨٥.

(٨) بحار الأنوار «ج٤٦ ص٣٦٠» ونقل الرّواية بسنده عن الطّوسيّ في بشارة المصطفى «ص٨٩».

(٩) أمالي الطّوسيّ «ص٩٥» طبع إيران على الحجر، و«ج١ ص١٥٣»، طبع النّجف.

(١٠) غاية المرام «ص٣٦٤» باب ٦٥.

(١١) نفس المصدر «ص٤٤٢» ب «٢٣٧».

(١٢) إحقاق الحق «ج٣ ص٥٣٥».

(١٣) أعيان الشّيعة «ج٢٥ ص٣٤٢».

(١٤) تفسير الحبري، التّقديم «ص١٦» الطّبعة الأولى.

(١٥) لاحظ مقاتل الطّالبيين «ص٢١٥ و٢٥١ و٤٣٥ و٤٣٧» وتيسير المطالب «ص٥٥ و٦١» وفضل الكوفة «ص٢٩٣/ ب» و«٢٨٦/ ب» و«٢٩٦/ أ» والأذان بحيّ على خير العمل «الحديث ١٦ و٢٢ و٦٨ و١٣٩» «وغير ذلك من الرّوايات الّتي لا أثر لها في كتبنا».

كما أنّه معروف عند الطّائفة الزّيديّة، يترجمون له في كتب رجالهم، ويروي عنه أعلامهم وإذا قارنا ذلك بالنّقل عنه لدى الشّيعة الإماميّة، وشحّة التّخريج له في مصنفاتهم لوجدنا بوضوح عدم انتسابه إلى الإمامية، مع أنّ المواضع القليلة الّتي ذكر فيها من طرقهم إنّما هي طرق زيديّة، كما في طريق الشّيخ النّجاشيّ إلى أبي رافع[1] وطريق الشّيخ الطّوسيّ إلى أبي حفص الأعشى[2].

وعلى هذا، فإنّ ما افترضناه من كون الرّجل شيعيّ المعتقد زيديّ النّزعة هو الأقرب إلى الحقيقة، كما يؤكد علماء الزّيديّة[3].

**٥- حاله في الحديث:**

قال الحافظ صارم الدّين في «طبقات الزّيديّة»: لم يطعن فيه أحد، وهو ثقة علامة[4] وعدّه الحاكم النّيسابوريّ في الرّواة الّذين لم يحتجّ بهم في الصّحيح، لكن لم يسقطوا من درجة الاعتبار، قال: فجميع من ذكرناهم في هذا النّوع، بعد الصّحابة والتّابعين فمن بعدهم، قوم قد اشتهروا بالرّواية، ولم يعدوا في الطّبقة الأثبات المتقنين الحفاظ[5] ومراده بعدم الاحتجاج بهم في الصّحيح هو أنّ الّذين ألّفوا الصّحاح لم يثبتوا رواية هؤلاء في كتبهم، لا أنّ حديث هؤلاء غير صحيح، وإلا، فإنّ الحاكم نفسه قد أدرج حديث الحبريّ في ما استدركه على الصّحيحين، من الأحاديث الصّحيحة برأيه كما سيأتي.

مع أنّ أصحاب الصّحاح، لم يدّعوا لأنفسهم مثل هذه الدّعوى، فعدم ذكرهم لهؤلاء لا يدل على قدح فيهم، فكثير من الأخبار الصّحيحة لم يذكروها.

يقول البخاريّ في أوّل صحيحه: ما أدخلت في الكتاب الجامع [يعني ما اشتهر بالصّحيح] إلا ما صحّ، وتركت من الصّحاح مخافة الطّول.

وقال مسلم في مقدمة صحيحه: «ليس كلّ شيء عندي صحيح وضعته ها هنا»[6].

وقال الحازميّ: «أمّا البخاري فلم يلتزم أن يخرج كلّ ما صحّ من الحديث»[7].

ونقل عن البخاريّ قوله: «لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصّحيح أكثر»[8].

ويمكن أن نعلل عدم إخراج الصّحاح لحديث الحبريّ، بأنّه معاصر لمؤلفيها[9]، أو هم متقدمون عليه طبقة، فالبخاريّ توفي سنة «٢٥٦»، ومسلم «٢٦١» وابن حنبل «٢٤١» وابن ماجة «٢٧٣» والتّرمذيّ «٢٧٩» والنّسائيّ «٣٠٣» والحبريّ توفي «٢٨٦».

أمّا الدّارقطنيّ المتأخر «ت ٣٨٥» فقد أخرج له عدة أحاديث[10].

ثمّ إنّ الحاكم النّيسابوريّ استدرك على الصّحيحين، بعدة من روايات الحبريّ، وحكم بصحتها[11]، وقد وافقه الذّهبيّ - المعروف بتشدده في الجرح والتّعديل- على تصحيحه ذلك[12].

وقد ذكر الحاكم في بعض ما رواه الحبريّ إنّه: «على شرط الشّيخين» يعني البخاريّ ومسلم[13] ووافقه الذّهبيّ على هذا أيضاً[14].

ومن المعلوم أنّ شرط الشّيخين حاوٍ لشرط الوثاقة في الرّواة، على أقل الاحتمالات[15] مع أنّ الحاكم قد صرح في خطبة «المستدرك» بوثاقة رواة الطّرق الّتي أوردها في كتابه فقال: «وأنا أستعين بالله تعالى على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتجّ بمثلها الشّيخان أو أحدهما»[16].

ثمّ إنّ الذّهبيّ -الّذي مرّت موافقته على تصحيح روايات وقع الحبريّ في طريقها- قد أعدّ كتابه الكبير «ميزان الاعتدال» لخصوص المجروحين -في نظره- من الرّواة، وهو لم يذكر الحبريّ في هذا الكتاب، مع التفاته إليه، لأنّه ذكره في ترجمة شيخه الحسن الأنصاري العُرني[17]، وترجم له في «تاريخ الإسلام»[18].

فلو أخذنا بنظر الاعتبار أمرين، ظهر لنا أنّ الذّهبيّ يعتمد على الحبريّ ولا يقدح فيه:

**الأمر الأوّل:** أنّ الذّهبيّ متعصب ضد رواة فضائل أهل البيت(عليهم السلام)، حتّى أنّه جرح كثيراً من الثّقاة لمجرد روايتهم

(١) رجال النّجاشيّ «ص٥».
(٢) الفهرست للطوسيّ «ص١٣٧».
(٣) نسمات الأسحار -مخطوط- وقد مرّ نقل كلامه في «ص٢٠».
(٤) المصدر السّابق، نفس الموضع.
(٥) معرفة علوم الحديث «ص٢٥٦».
(٦) انظر، تدريب الرّاوي «ج١ ص٩٨» وقواعد في علوم الحديث «ص٦٣».
(٧) شروط الأئمّة الخمسة «ص٤٠- ٤١».
(٨) المصدر السّابق «ص٤٢».
(٩) انظر: تعليقة الأستاذ الكوثري على شروط الأئمّة «ص٤٢».
(١٠) سنن الدّارقطنيّ «ج٢ ص٤٢ وص٣٥٥» و«ج٤ ص٢٧٣».
(١١) المستدرك على الصّحيحين «ج٣ ص١٣٨ و١٥١ و٢١١».
(١٢) تلخيص الذّهبيّ، بذيل المصدر السّابق، في نفس المواضع.
(١٣) المستدرك على الصّحيحين «ج١ ص١٣ و٥٠٧».
(١٤) تلخيص الذّهبيّ، بذيل المصدر السّابق، في نفس المواضع.
(١٥) لمعرفة الشّروط لاحظ كتاب «شروط الأئمّة الخمسة» للحازمي، وتدريب الرّاوي للسيوطي «ج١ ص١٣٠».
(١٦) المستدرك على الصّحيحين «ج١- المقدمة» ولاحظ تدريب الرّاوي «ج١ ص١٢٧».
(١٧) ميزان الاعتدال «ج١ ص٤٨٤».
(١٨) لاحظ: ما نقلناه في «ص٢٠» من نسمات الأسحار.

لمثل حديث «مدينة العلم» أو حديث «الطّائر المشويّ» أو غيرهما من الأحاديث المشهورة المتون المستفيضة الأسانيد[1] ومع هذا فهو لم يذكر الحبريّ بسوء لا في ميزانه ولا في غيره من كتبه الكثيرة.

**الأمر الثّاني**: أنّ الذّهبيّ تعهد في مقدمة «الميزان» باستيعاب الضّعفاء، فقال: «ولم أر من الرّأي أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتليين ما في كتب الأئمّة المذكورين، خوفاً من أن يتعقب عليّ»[2].

وقال العلامة التهانويّ، معلقاً عليه: «وهذا يشعر بإحاطة كتابه على المجروحين، فمن لم يضعف في «الميزان» فهو إمّا ثقة، أو مستور»[3].

والمراد بالمستور: هو عدل الظّاهر مجهول العدالة باطناً، أو هو: من قبلت روايته باعتبار أنّ العدل من لا يعرف فيه الجرح، وأنّ حاله على الصّلاح والعدالة حتّى يتبين منه ما يوجب الجرح[4].

فعدم ذكر الحبريّ في «الميزان» بقدح يدل بوضوح على أنّ الذّهبيّ ملتزم بعدم القدح فيه.

ومما يؤيد عدم توجه نقد عن العامة إلى الحبريّ، أنّ الدّارقطنيّ ضعّف حديثاً وقع الحبريّ في طريقه، بقوله: عمرو بن شمر وجابر ضعيفان[5] ولم يتعرض للحبري، مما يدل على أنّ العلة في ذلك الحديث ليس إلا من جهة المذكورين -في نظره- وأمّا سائر الرّواة فسالمون من الطّعن، وكذا المعلق على «سنن الدّارقطنيّ» انتقد حديثاً وقع الحبريّ في طريقه وقال: إنّ في سنده حسين بن زيد وهو مضعف، والعُرني وهو متروك[6] ولم يتعرض إلى ذكر الحبريّ، مما يدل على سلامته من النّقد.

هذا، وقد نقل ابن حجر روايات بطريق الحبريّ عن شيخه العُرنيّ في ترجمة هذا العرنيّ، ثمّ اعتبرها منكرة..[7].

وقد حسب السّيد محمّد حسين الجلاليّ هذا قدحاً في الحبريّ[8] لكن الظّاهر أنّ نكارة تلك الأحاديث موجهة ضد العُرنيّ الّذي ذكرت في ترجمته، وهذا هو عادة الرّجاليّين حيث يوردون في ترجمة الرّجل الضّعيف ما يرويه من الأحاديث الّتي يعتقدون أنّه هو العلّة فيها، ولذا قد يستدرك عليهم بأنّ في تلك الأحاديث فلان الضّعيف، فلعلّ الآفة منه لا من الرّجل المترجم، فليس الطّعن متوجهاً إلا إلى العُرنيّ، والحبريّ بريء من أي نقد.

وأمّا حال الرّجل عند علماء الإمامية:

فالّذين تعرّضوا لذكره في غاية القلة، ومن الغريب أنّ الشّيخ الطّوسيّ -الّذي التزم في كتاب رجاله ذكر من روى عن الأئمّة(عليهم السلام)- لم يذكر «الحسين بن الحكم» مع أنّه روى عن الإمام أبي جعفر الثّاني، محمّد بن علي الجواد(عليه السلام) وقد أورد الطّوسيّ روايته في التّهذيب[9] كما وردت في الكافي[10] والفقيه[11]، فهو مما يستدرك عليه.

كما أنّ الشّيخ النّجاشيّ وكذا الطّوسيّ لم يذكرا الرّجل في كتابي الرّجال والفهرست مع أنّه من المؤلفين كما سيأتي، ولعلهما لم يقفا على كتابه.

وكذلك من الغريب عدم تعرض سائر الرّجاليين له بالتّفصيل بالرّغم من وقوعه في طرق بعض الكتب في رجال النّجاشيّ[12] والفهرست[13].

فلم نجد من ذكره سوى بعض المتأخرين الّذين اقتصروا على ذكر موارد وقوعه في بعض الأسانيد، من دون تعرض لحاله[14].

ولعل هذه القلة في التّعرض له سببها أنّ الرّجل قليل الرّواية فيما يتعلق بالأحكام من طرقنا عدا رواية الكافي المذكورة، بل جل رواياته من غير طرقنا، مضافاً إلى أنّه زيديّ النّزعة، وما روي بطريقه من الرّوايات في الفضائل والتّفسير ورد بطرق أخرى.

ولكن إذا كان هذا -وأمثاله- مبرراً لعدم ذكر القدماء له، فهو لا يكون مبرراً لإهمال المتأخرين لأمرهن فالرّجل يروي بعض الكتب وله روايات كثيرة في كتب فرات والصّدوق وابن طاووس، ومجموع ما عثر عليه من رواياته في الأحكام والفضائل والتّفسير يبلغ «١٥٠» رواية موزعة في الكتب، وبه تتعين طبقة كثير من الرّواة من شيوخه والرّواة عنه، فلماذا أهملوا أمره؟!

هذا ولكن ورد التّعرض لحاله في موردين:

(١) راجع: فتح الملك العلي للغماري «ص١٤١- ١٤٣» طبعة النّجف.
(٢) ميزان الاعتدال «ج١- المقدمة».
(٣) قواعد في علوم الحديث «ص٣٨٦».
(٤) قواعد في علوم الحديث «ص٤- ٢٠٥».
(٥) سنن الدّارقطنيّ «ج١ ص٣٥٥».
(٦) المصدر السّابق «ج٢ ص٤٢- ٤٣» الهامش.
(٧) لسان الميزان «ج٢ ص١٩٩» وانظر: ميزان الاعتدال «ج١ ص٤٨٤».
(٨) تفسير الحبريّ «ص١٦»، التّقديم من الطّبعة الأولى.
(٩) تهذيب الأحكام «٣٢٥/٩».
(١٠) الكافي للكليني «١٢٠/٧».
(١١) من لا يحضره الفقيه للصدوق «٢٢٣/٤».
(١٢) رجال النّجاشيّ «ص٥».
(١٣) الفهرست للطوسيّ «ص١٣٧».
(١٤) معجم رجال الحديث «ج٤ ص٣٢١» و«ج٥ ص٢٢٤- ٢٢٥».

**الأوّل**: ما ذكره المحدّث المولى التّقي المجلسيّ الأوّل في سند الحديث الوارد في الفقيه برواية الحبريّ عن الإمام الجواد(عليه السلام) فقال: «قويّ كالصّحيح»[1] حيث يظهر منه اعتبار الرّجل.

**الثّاني**: ما ذكره الشّيخ الزّنجانيّ «المعاصر» حيث قال: «كثير الرّواية، أعتمد على ما يرويه»[2].

وفي النّهاية:

لو أخذنا بنظر الاعتبار نوعية مروياته، وعدم القدح من أحد فيه، مضافاً إلى اعتماد الشّيخ المجلسيّ عليه، وتوثيق الحاكم له، وكذا تعظيم علماء الزّيديّة إيّاه وتوثيقهم له، لكان الاعتماد على روايته هو المتعين.

**٦- نشاطه العلمي:**

إنّ مجموع ما وقفنا عليه من روايات الحبريّ هو «١٥٠» حديثاً، مئة منها تتعلق بتفسير الآيات النّازلة في أهل البيت(عليهم السلام) وقد حواها كتابه «التّفسير» هذا، وهي تعادل ثلثي مجموع حديثه.

وثلاثون منها تتعلق بفضائل أهل البيت(عليهم السلام) في غير الآيات النّازلة، وهي تساوي خمُس المجموع، وعشرون منها وردت في مواضيع مختلفة من الأحكام والتّاريخ والمواعظ وهي تعادل تقريباً من تُسع المجموع فمجموع رواياته في الفضائل هو «١٣٠» حديثاً وتعادل تسعة أعشار المجموع تقريباً.

فالرّجل «محدث» بالدّرجة الأولى «مفسر» بالدّرجة الثّانية.

إنّ هذه الكثرة من الأحاديث -مع تنوعها- في المواضيع تدعو إلى الاعتقاد بأنّ الحبريّ كان ذا نشاط علميّ وسيع، فلا بد أنّه لقي مجموعة كبيرة من الشّيوخ أخذها عنهم، وكذلك لقيه ثلة من الرّواة أخذوا عنه تلك الرّوايات.

ونستعرضهم في فصلين:

**أ- شيوخه:**

لقد حظي الحبريّ بلقاء وفرة من المشايخ وفيهم بعض الأئمّة، وعدة من الأعلام وليس سرد أسمائهم مجرد عملية فنيّة، بل له الأثر البالغ في الاطلاع على ثقافة الحبريّ، وتحديد عصره بالضّبط الممكن، وهم:

١- إبراهيم بن إسحاق الصّينيّ، أبو إسحاق، الكوفيّ.

قال السّمعانيّ: كوفيّ رحل إلى الصّين، كان يتجر في البحر، وهو الّذي روى الحديث المرفوع عن النّبي(صلى الله عليه وآله): «اطلبوا العلم ولو بالصّين».

(١) روضة المتقين في شرح الفقيه «ج١١ ص٣١٥».

(٢) الجامع في الرّجال «ج١ ص٥٩٢».

ذكره ابن حبّان في الثّقات، وذكره مسلمة في الصّلة وقال: روى عنه بقي بن مخلد فهو ثقة عنده.

راجع: الأنساب للسمعانيّ طبعة مرجليوث ص «وجه ٣٥٩» في عنوان «الصّيني» وميزان الاعتدال «١٨/١» ولسان الميزان «٣٠/١» والجرح والتّعديل للرازي «٨٥/٢» وقد روى عنه الحبريّ في التّفسير.

٢- إسماعيل بن أبان الأزديّ، الوراق، الكوفيّ «ت ٢١٦» شيخ البخاريّ، قال فيه «صدوق» ذكره السّمعانيّ في عداد مشايخ الحبريّ وقد روى عنه في التّفسير ووصفه في المسند[3] بالأزدي والوراق، وروى عنه أحاديث عديدة في المسند[4].

راجع: الأنساب للسمعانيّ طبعة حيدر آباد «٤٥/٤» وميزان الاعتدال «٢١٢/١» وتهذيب التّهذيب «٢٦٩/١» وتفسير الحبريّ الطّبعة الأولى «ص٢٠» ونقلاً عن نسمات الأسحار في «ص٧١» وقد مرّ في هذه الطّبعة «ص٢٠».

٣- إسماعيل بن صبيح اليشكريّ الكوفيّ «ت ٢١٧».

وثقه ابن حبان والذّهبيّ، روى عن الملائيّ وحمّاد وعنه أبو كريب ومبارك ويحيى بن سلمة.

روى عنه الحبريّ في المسند وفي التّفسير.

راجع: الكاشف للذهبيّ «١٢٤/١» وتهذيب التّهذيب «٣٠٦/١» وخلاصة تهذيب الكمال ص «٥٦» وتفسير الحبريّ التّقديم «٢١».

٤- جندل بن والق، التّغلبي، أبو عليّ، الكوفيّ «ت ٢٢٦».

روى الحبريّ عنه في المسند وفي التّفسير وعده في الطبقات من شيوخه.

قال أبو حاتم: صدوق، روى عن شريك القاضي وهشيم وجماعة، وعن البخاريّ في الأدب، وأبو زرعة وأبو حاتم وذكره ابن حبان في الثّقات.

راجع تهذيب التّهذيب «١١٩/٢» وخلاصة تهذيب الكمال «ص٥٦» وتفسير الحبريّ «ص٢٠» وخرّج له الشّيخ المفيد في الأمالي «ص٢٣٥» طبعة المدرسين.

٥- الحسن بن الحسين، العُرنيّ، الأنصاريّ.

(٣) غرضنا من المسند هنا وفيما يلي هو ما رتبناه من الرّوايات الّتي وقع الحبريّ في طريقها في مختلف المواضيع غير ما ورد في التّفسير وسيجيء الحديث عنه في عنوان: مؤلفاته.

(٤) غرضنا من المسند هنا وفيما يلي هو ما رتبناه من الرّوايات الّتي وقع الحبريّ في طريقها في مختلف المواضيع غير ما ورد في التّفسير وسيجيء الحديث عنه في عنوان: مؤلفاته.

في الطّبقات: روى عنه الحبريّ فاكثر، وعدّه السّمعاني من شيوخه وأكثر ما بايدينا من روايات الحبريّ فإنّما هو عن شيخه هذا.

هو من أعلام الزّيديّة، وعدّه السّيد أبو طالب ممن بايع يحيى بن عبد الله بن الحسن المثنى، من العلماء، وقال أبو حاتم: كان من رؤساء الشّيعة.

قال الحاكم الحسكانيّ نقلاً عن بعضهم: كان ثقة، معروفاً بالعُرنيّ، وذكره ابن داود في قسم الثّقات من رجاله.

والحاكم النّيسابوريّ استدرك بحديثه على الصّحيحين حاكماً بصحة روايته ووافقه الذّهبيّ على ذلك ومع ذلك فقد غمز العامة فيه.

قال الشّيخ الزّنجانيّ: وأحاديثه على كثرتها في غاية الجودة، وجلّها في مناقب أهل البيت(عليهم السلام)، والرّجل عندي ثقة ثبت معتمد كثير الحديث جداً، غمزوا فيه لأجل روايته في فضل علي(عليه السلام) قريباً من ثلاثين الف حديث!

**أقول:** بل غمزوا فيه لمجرد أنّه روى حديثاً واحداً مسنداً عن ابن عبّاس أنّه قال: «إنّ فضائل عليّ(عليه السلام) إلى ثلاثين الف، أقرب».

راجع: الأنساب للسمعانيّ «٤٥/٤» شواهد التّنزيل «٢٩٥/١» تيسير المطالب «١٢٧» المستدرك على الصّحيحين «٢١١/٣» وتلخيص الذّهبيّ بذيله، ميزان الاعتدال «٤٨٣/١» لسان الميزان «١٩٩/٢» شواهد التّنزيل «ج١ ص٢٩٥» رجال ابن داود «ص٧٢» رقم «٤٠٦» الجامع في الرّجال «٤٨٥/١» تنقيح المقال «٢٧٤/١».

٦- الحسين بن الحسن الأشقر الفزاريّ الكوفيّ «ت ٢٠٨» روى عنه الحبريّ في التّفسير والمسند.

ذكره ابن حبان في الثّقاة، وقال أحمد: لم يكن عندي ممن يكذب، وقال في حديثه: لا بأس به، وقال ابن معين: كان من الشّيعة الغالية وحديثه لا بأس به وهو صدوق، وأخرج له النّسائيّ، روى عن ابن عُيينة وشريك وغيرهما وعنه أحمد بن حنبل وابن معين وغيرهما.

راجع: ميزان الاعتدال «٥٣١/١» وتهذيب التّهذيب «٣٣٥/٢».

٧- الحسين بن نصر بن مزاحم المنقريّ العطار.

هو من رواة أبيه صاحب «وقعة صفين».

روى عنه الحبريّ عنه في التّفسير وعدّه من شيوخه في الطّبقات.

ووقع في طريق الشّيخ الطّوسيّ إلى عليّ بن غُراب وقد ضعّف السّيد الخوئيّ هذا الطّريق بابن الزّبير، ولم يتعرض للحسين بشيء وهو يروي عن أبيه نصر بن مزاحم صاحب «وقعة صفين» وله روايات في الكتب وفي بعض أصولنا كاماليّ المفيد والمسلسلات للرازي وقال الأخير فيه: «كان زيديّاً» وروى عن إبراهيم بن الحكم بن ظهير وعنه عليّ بن الحسن بن فضّال وعليّ بن محمّد الأشعري، ومحمّد بن تسنيم الحضرمي، وجعفر بن محمّد بن هشام.

راجع: مقدمة كتاب «وقعة صفين» بتحقيق هارون، مقاتل الطّالبيّين «في أماكن عديدة» وأماليّ المفيد «ص١٧ و٨٨ و٢١٤» والمسلسلات للرازي «ص١٠٧» والجامع في الرّجال «ص٦٣٧» ومعجم رجال الحديث «١٠٩/٦» و«٨١/١٢».

٨- سعيد بن عثمان الخزّاز.

روى عنه في المسند وفي التّفسير وروى هو عن عمرو بن شمر، عن جابر، أورده الدّارقطنيّ في سننه «٣٥٥/١» وقال: عمرو وجابر ضعيفان، ولم يضعّف سعيداً، ونقل ابن حجر عن ابن القطان أنّه قال «لا أعرفه» وسائر رواياته عن أبي مريم، لسان الميزان «٣٨/٣».

٩- عبد العزيز بن الخطاب أبو الحسن الكوفيّ نزيل البصرة «ت ٢٢٤».

روى عنه في المسند، روى عن محمّد بن إسماعيل بن رجا ومندل بن عليّ وعليّ بن غراب وشعبة وعنه أبو زرعة وأبو حاتم، وثقه الخزرجيّ وغيره، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال النّسائيّ: ثقة.

راجع: تهذيب التّهذيب «٣٣٥/٦»، خلاصة تهذيب الكمال «ص٢٠٢» و«ج٢ ص١٦٥» من الطّبعة الحديثة، والكاشف للذهبيّ «١٩٧/٢».

١٠- عفان بن مسلم الصّفّار أبو عثمان البصريّ «ت ٢٢٠».

روى عنه التّفسير.

هو الحافظ الثّبت، من الأئمّة الأعلام، قال أبو حاتم: ثقة متقن.

راجع: ميزان الاعتدال «٨١/١» وتهذيب التّهذيب «٢٣٠/٧» وتاريخ التّراث العربي «٢٨٣/١».

١١- عمرو بن خالد، أبو حفص الأعشى الكوفيّ.

روى عنه في التّفسير، روى عن الأعمش وهشام وأبي حمزة الثّمالي وعنه عمرو الأزدي وأحمد بن حازم، وقع الحبريّ في طريق الشّيخ الطّوسيّ إلى كتابه وعدّه السّمعانيّ في الأنساب من شيوخ الحبريّ، وتكلم فيه بعضهم.

راجع: الفهرست للطوسيّ «ص١٣٧» طبع النّجف وص «٢٤٣» طبع الهند، والأنساب للسمعاني «٤٥/٤» وميزان الاعتدال «٢٥٦/٣» وتهذيب التّهذيب «٢٨/٨».

١٢- الفضل بن دكين، أبو نعيم الملائيّ الأحول، الكوفيّ «ت ٢١٩».

قال الذّهبيّ: حافظ حجة، إلا أنّه يتشيع من غير غلو ولا سب وقال ابن حجر: الحافظ العلم، روى عنه البخاريّ، روى عنه في المسند.

لاحظ: ميزان الاعتدال «٣٥٠/٣» ولسان الميزان «٣٣٥/٧» وتهذيب التّهذيب «٢٧٠/٨» والفهرست لابن النّديم «ص٢٨٣» وتاريخ التّراث العربي لسزكين «٢٨١/١».

١٣- قبيصة بن عقبة أبو عامر السّوائيّ الكوفيّ «ت ٢١٥».

روى عنه في المسند، روى عن الثّوري وشعبة وفطر وعنه البخاريّ وأحمد.

قال الذّهبيّ: صدوق جليل وثقه ابن معين وابن حنبل، وهو من مشايخ البخاريّ.

لاحظ: الكاشف «٣٩٦/٢» والميزان «٣٨٣/٣» ولسان الميزان «٣٤٠/٧» وتهذيب التّهذيب «٣٤٧/٨».

١٤- مالك بن إسماعيل، أبو غسان النّهديّ، الكوفيّ «ت ٢١٩».

روى عنه في المسند وفي التّفسير.

قال الذّهبيّ: ثقة مشهور، قال ابن معين: ليس في الكوفة أتقن منه، قال ابن سعد: كان صدوقاً شديد التّشيع، قال يعقوب بن شيبة: ثقة، صحيح الكتاب كان من العابدين، ومن أئمّة المحدثين وهو من مشايخ البخاريّ.

راجع: ميزان الاعتدال «٤٢٤/٣» وتهذيب التّهذيب «٤/١٠» والأنساب «ظهر ٥٧٢».

١٥- الإمام محمّد بن عليّ، الجواد أبو جعفر الثّاني(عليه السلام) «ت ٢٢٠».

روى عنه في المسند بعنوان أبي جعفر الثّاني(عليه السلام).

هو تاسع الأئمّة الاثني عشر(عليهم السلام).

راجع: أعيان الشّيعة «ج٤ قسم٢، ص٢١٥- ٢٥١».

وبالرّغم من وجود رواية الحسين بن الحكم عن أبي جعفر الثّاني(عليه السلام) في التّهذيب للشيخ الطّوسيّ، والكافي للكلينيّ، والفقيه للصدوق، فمع ذلك لم يذكره الشّيخ في أصحاب الإمام الجواد(عليه السلام) في رجاله، إلا أنّا نجد اسم «الحسين بن مسلم»، فهل هذا الرّجل هو «الحسين [بن الحكم] بن مسلم» سقطا اسم أبيه فنسب إلى جدّه، أو هو شخص آخر؟ لم أتمكن من تحقيق ذلك فعلاً.

لاحظ: رجال الطّوسيّ «ص٤٠٠» رقم «٣» والكافي «١٢٠/٧» والفقيه «٢٢٣/٤» والتّهذيب «٣٢٥/٩»، ولاحظ مقدمة مسند الحبريّ.

١٦- مخول بن إبراهيم، النّهديّ، الكوفيّ.

روى عنه في التّفسير، ذكره ابن حبان في الثّقات.

هو من مجاهدي الزّيديّة، خرج أيّام الرّشيد العبّاسيّ مع يحيى بن عبد الله، وسجن بضع عشرة سنة، قال الذّهبيّ: رافضيّ بغيض صدوق في نفسه.

لاحظ: شواهد التّنزيل «٨٢/٢» مقاتل الطّالبيّين «ص٤٨٥» وتيسير المطالب «ص١٢٧» وميزان الاعتدال «٨٥/٤» لسان الميزان «ج٦ ص١١».

١٧- يحيى بن عبد الحميد، الحمّانيّ أبو زكريا الكوفيّ «ت٢٢٨».

روى عنه في التّفسير.

قال الذّهبيّ: الحافظ أوّل من صنف المسند بالكوفة، وثقه ابن معين وغيره، قال ابن عديّ: لم أر في مسنده وأحاديثه مناكير وأرجو أنّه لا بأس به.

لاحظ: ميزان الاعتدال «٣٩٢/٤» وتهذيب التّهذيب «٢٤٣/١١».

١٨- يحيى بن هاشم الغسانيّ.

روى عنه «منسك الإمام زيد» في المسند.

وعدّه في الطّبقات من شيوخه، وقال في ترجمته: السّمسار أبو زكريا الغسانيّ، الكوفيّ.. كذّبه ابن معين.

وقال: عن هشام بن عروة والأعمش وأبي الجارود وفطر ومحمّد بن عبيد الله بن عليّ بن أبي رافع عن أبيه عن جدّه، وسفيان الثّوري.

وعنه محمّد بن أيوب الرّازي ومحمّد بن غالب، وعليّ بن الحسن ومحمّد بن عليّ وحسين بن الحكم بن الوشّا.

كتب بترجمته إلينا السّيد العلامة محمّد بن الحسين الجلال الصّنعانيّ دام ظلّه، وقال: صارم الدّين: خرّج له المؤيد بالله والمرشد بالله انتهى، قلت: وخرّج له محمّد بن منصور في الإمامة، والحاكم في شواهد التّنزيل.

**أقول:** وخرّج له الصّدوق في الخصال راوياً عن محمّد بن جابر، كما خرّج له المفيد في أماليه راوياً عن غياث بن إبراهيم وإسماعيل بن عياش والضّحاك بن مخلد وأبي عاصم النّبيل، ومعمر بن سليمان، وعبد الغفور الواسطي أبي الصّباح، ويحيى بن ثعلبة الأنصاريّ أبي المقوم، وعمرو بن شمر، والرّاوي عنه في جميع الموارد: جعفر بن عبد الله بن جعفر العلويّ المحمّديّ.

لاحظ: منسك الشّهيد زيد «المقدمة» والخصال للصدوق «ص٤٣» وأمالي المفيد «ص٨٩ و٩٠ و١٣٢ و١٤٠ و١٤٤ و١٥١ و١٦٨» وتفسير الحبريّ- الطّبعة الأولى «ص٧١» وتاريخ بغداد

«ج١٤ ص١٦٣» رقم «٧٤٧٩» ولاحظ لسان الميزان «ج٦ ص٢٧٩».

١٩- علي بن حفص البزاز.

روى الحبري عنه كما في تاريخ بغداد «ج١٣» ص٣٥٨ وقد فاتني تسجيله في موضعه.

٢٠- عبد الحميد بن عبد الرّحمان الكسائيّ، روى عنه الحبريّ كما في الكامل لابن عدي «ج٢ ص٥٦٥».

**ب- الرّواة عنه:**

وكذلك أخذ من الحبريّ جمع من الرّواة بينهم حفاظ كبار ومؤلفون مشاهير، مثل:

١- إبراهيم بن سليمان بن عبد الله النّهمي الخزّاز أبو إسحاق الكوفيّ قال الشّيخ: ثقة في الحديث سكن الكوفة له مؤلفات كثيرة، روى عن الحبريّ كتاب أبي حفص الأعشى، عمرو بن خالد، كما في طريق الشّيخ الطّوسيّ إلى هذا الكتاب، وروى عن أبي نعيم وأهل الكوفة، وعنه إبراهيم بن محمّد الدّستوائيّ.

لاحظ: الفهرست للطوسيّ «ص٢٩» رقم «٨» طبع النّجف و«ص١٣٧» رقم «٤٩١» طبع الهند ولسان الميزان «٦٦/١».

٢- إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن بطحا:

روى عن الحبريّ كما في المسند.

لاحظ: سنن الدّارقطنيّ «ج٢ ص٢- ٤٣».

٣- أحمد بن إسحاق بن البهلول، أبو جعفر الأنباريّ القاضيّ «٣١٨»:

عدّه السّمعانيّ من الرّواة عن الحبريّ، وكذلك ابن ماكولا، نقله عن الأخير في طبقات الزّيديّة، قال ابن الجوزيّ: ولد سنة «٢٣١» وسمع أباه، روى عن الدّارقطنيّ وكان ثقة فقيهاً على مذهب أبي حنيفة، توفي في ربيع الآخر من هذه السّنة «أي ٣١٨».

لاحظ: تاريخ بغداد، الأنساب للسمعاني «ج٤ ص٤٥» والإكمال والمنتظم «ج٦ ص٢٣١- ٢٣٤» وتفسير الحبريّ - الطّبعة الأولى- «ص٧١».

٤- أحمد بن محمّد بن زياد أبو سعيد بن الأعرابي «ت ٣٤٠»:

روى عن الحبريّ في التّفسير.

هو الإمام الحافظ الثّقة الصّدوق الزّاهد، حدّث بسنن أبي داود.

لاحظ: لسان الميزان «٣٠٨/١» وتاريخ دمشق لابن عساكر ترجمة الإمام عليّ(عليه السلام) «ج٣ ص٢٥» رقم «١٠٤٩».

٥- أحمد بن محمّد بن سعيد، ابن عقدة، أبو العبّاس الكوفيّ «ت ٣٣٣»:

روى عن الحبريّ في المسند وعدّه في الطّبقات من رواته.

قال الذّهبيّ: حافظ العصر والمحدث البحر، وقال النّجاشيّ: جليل من أصحاب الحديث كان كوفيّاً زيديّاً جارودياً، ولد سنة «٢٤٩» وتوفي سنة «٣٣٣» بالكوفة.

لاحظ: رجال النّجاشي «ص٣- ٧٤» وتاريخ بغداد «١٤/٥» وتذكرة الحفاظ «٨٣٩/٣» وتفسير الحبريّ «ص٢٠» ومقاتل الطّالبيّين «ص٤٣٥ و٤٣٧» وجمال الأسبوع للسيّد ابن طاووس «ص٤٥٦».

٦- أحمد محمّد بن سلامة الأزديّ، أبو جعفر الطّحاويّ، المصريّ «ت ٣٢١»:

روى عنه الحبريّ حديثاً في آية التّطهير من التّفسير.

قال ابن الجوزيّ: من صعيد مصر، ولد سنة «٢٣٩» وكان ثبتاً فقيهاً توفي ليلة الخميس مستهلّ ذي القعدة، في سنة «٣٢١».

لاحظ: مشكل الآثار «ج١ ص٣٣٣» والمنتظم «ج٦ ص٢٥٠» وتذكرة الحفاظ «٨٠٨/٣» والأنساب للسمعانيّ بعنوان «الأزديّ» ولسان الميزان «٢٧٤/١».

٧- أحمد بن محمّد، الشّعيريّ، أبو عليّ المعدّل الشّيرازي شيخ الطّبراني:

روى عن الحبريّ في المسند.

لاحظ: المعجم الصّغير «ص٦٠» والأنساب للسمعانيّ بعنوان «الشّعيريّ» «ص٣٣٥ ب».

٨- أحمد بن هارون البرذعيّ أبو بكر البرديجيّ «ت ٣٠١»:

روى عن الحبريّ حديثاً، نقله أبو نعيم الحافظ في كتابه «نزول القرآن» سكن بغداد قال أبو الحسن الحافظ: ثقة مأمون، وقال صالح: صدوق من الحفاظ.

لاحظ: تذكرة الحفاظ «٧٤٦/٢» وتاريخ بغداد «١٩٤/٥» والأنساب للسمعانيّ «ج٢ ص١٤٩» إحقاق الحقّ «ج٣ ص١٠٦» وتفسير الحبريّ «تخريج الحديث ٦».

٩- إسحاق بن محمّد، أبو أحمد الهاشميّ:

روى عن الحبريّ في المسند.

قال الذّهبيّ: روى عنه الحاكم واتّهمه.

لاحظ: المستدرك على الصّحيحين «ج٣ ص٤٤٧» وميزان الاعتدال «١٩٩/١».

١٠- بنان بن سرخ القرميسينيّ:

ذكره ابن نُقطة في الاستدراك «سرخ» وقال: حدّث عن الحسين بن الحكم الحبريّ، وانظر تبصير المنتبه لابن حجر «سرخ».

١١- الحسن بن محمّد بن بشر، الخزاز الكوفيّ، أبو القاسم البجليّ:

سمع منه الدّارقطنيّ سنة «٣٢٢».

روى عن الحبريّ في المسند والتّفسير.

لاحظ: تاريخ بغداد «٤١٨/٧» ومعجم أصحاب الصّدفيّ لابن الأبّار «ص٨٨» ومناقب الخوارزمي «ص٥٢».

١٢- الحسين بن إبراهيم بن الحسن الجصّاص:

روى عنه في التّفسير.

راجع: تفسير الحبريّ، تخريج الحديث «٤١ و٤٧ و٦٧» وانظر شواهد التّنزيل «٧٤/١».

١٣- الحسين بن عليّ بن الحسن بن عليّ بن عمر بن عليّ بن الحسين(عليه السلام)، العلويّ المصريّ:

روى في المسند عن الحبريّ.

قال في الطّبقات في عداد الرّواة عن الحبريّ: وصنو الإمام النّاصر: الحسين المصريّ، والظّاهر أنّه من علماء الزّيديّة.

لاحظ: تفسير الحبريّ -هذه الطّبعة- «٢١» وتيسير المطالب للإمام أبي طالب «ص٥٥ و٦١ و٦٣» ولسان الميزان «٣٠٦/٢».

١٤- خثيمة بن سليمان، أبو الحسن القرشيّ الطّرابلسيّ «٣٤٣»:

روى في المسند عن الحبريّ.

ووصفه ابن حجر بالطّرابلسيّ، وذكر روايته عن الحبريّ، وقال مات «٣٤٣».

قال الذّهبيّ: الإمام، محدّث الشّام.

وله رواية في معجم السّفر للسلفيّ «ج١ ص١٥٠».

لاحظ: لسان الميزان «ج٢ ص٤١١» ولاحظ معجم البلدان للحمويّ في «طرابلس» تذكرة الحفاظ «٨٥٨/٣» والأنساب للسمعانيّ في عنوان «الطّرابلسيّ» وتاريخ دمشق -ترجمة الإمام عليّ(عليه السلام)- «ج٣ ص١٩٥» رقم ١٢٤٧.

١٥- زيد بن محمّد بن جعفر بن المبارك، أبو الحسن العامريّ الكوفيّ المعروف بابن أبي إلياس «ت ٣٤١»:

روى عن الحبريّ في المسند.

قال الخطيب: كان شيخاً صالحاً صدوقاً، أقام ببغداد سنين وحدّث بها، ثمّ قدم إلى الكوفة ومات سنة «٣٤١» وترجمه العلامة شيخنا الطّهراني في الطّبقات.

رجال النّجاشيّ «ص٥» وفضل الكوفة للعلويّ «الحديث ٣٠» ودلائل الإمامة للطبري «ص٣» ومنهاج الحاج «منسك زيد» ص٣.

لاحظ: رجال الطّوسيّ «ص٤٧٤» تاريخ بغداد «ج٨ ص٤٤٩» ونوابغ الرّواة «ص١٣٢».

١٦- عبد الله بن عليّ بن القاسم، الزّهري:

روى عن الحبريّ في المسند.

لاحظ: فضل الكوفة للعلويّ «ص٢٩٣/ ب» الحديث «٧٠».

١٧- عبد الله بن محمّد بن يعقوب:

ذكر الحسكاني أنّه روى عن الحبريّ.

لاحظ: شواهد التّنزيل «ج٢ ص٨٢» الحديث «٧٢٤».

١٨- عبيد الله بن موسى، أبو الأسود الخطميّ البغداديّ «ت ٣٢٩»:

روى عنه في المسند، قال السّمعانيّ: من أهل بغداد، كان ثقة مات في رجب.

لاحظ: تاريخ بغداد «٣٥٢/١٠» وسنن الدّارقطنيّ «ج٤ ص٢٧٣» الأنساب «الخطمي» ظهر «٢٠٣».

١٩- عليّ بن إبراهيم بن محمّد، العلويّ المدنيّ الجوّانيّ:

روى في المسند عن الحبريّ.

قال النّجاشيّ: ثقة صحيح الحديث، له كتاب أخبار فخ، وكتاب أخبار يحيى بن عبد الله بن حسن.

لاحظ: رجال النّجاشيّ «ص٢٠٠» ونوابغ الرّواة «ص١٦٧» وتفسير الحبريّ هذه الطّبعة «٢٠» وتخريج الحديث «٣٧ و٣٨» وانظر شواهد التّنزيل «٢٨١/١» وغاية المرام «ص٥٢٤ و٥٣٧»، والعمدة لابن البطريق «ص١٠٠»، ومقاتل الطّالبيّين «ص٤٣٥».

٢٠- عليّ بن أحمد بن عمرو بن سعيد الحراميّ الكوفيّ، أبو القاسم الجبّان حدّث ببغداد سنة «٣٢٦».

روى عنه في المسند.

لاحظ: الأنساب للسمعانيّ بعنوان «الجبّان» وجه «١٢١» وأمالي الطّوسيّ «ج٢ ص٢٣٦».

٢١- عليّ بن عبد الرّحمن بن عيسى، السّبيعيّ، الكوفيّ، الكاتب الدهقان، المعروف بابن ماتي «ت ٣٤٧».

كثير الرّواية عن الحبريّ، روى عنه في المسند والتّفسير.

قال الذّهبي: مسند الكوفة، قال ابن الجوزيّ: وليّ زيد بن عليّ(عليه السلام) من أهل الكوفة، قدم بغداد وحدّث عن جماعة وكان ثقة، وتوفي وحمل إلى الكوفة، وقال الخطيب: كان ثقة، ولد سنة «٢٤٩» وتوفي «٣٤٧» وعدّ من مشايخه الحبريّ، وعدّه في الطّبقات من الرّواة عنه وأورد له الحاكم رواية حكم بصحتها، وله ذكر جميل في كتب الزّيديّة وأثباتها.

لاحظ: معرفة علوم الحديث للحاكم النّوع «١٧» «ص٦٢»، وتذكرة الحفاظ «٨٩٨/٣» رقم «٨٦٥»، تاريخ بغداد «ج١٢ ص٣٢» والمنتظم «ج٦ ص٣٨٩» والمستدرك للحاكم «ج١ ص١٣ و٥٠٧ وج٣ ص٥٤٨ و٥٦٥ و٥٧١ وج٣ ص١٥١» حديث «٢» مصرّحاً بأنّ روايته على شرط الشّيخين وشواهد التّنزيل «١٢٣/١» وتاريخ دمشق -ترجمة الإمام عليّ(عليه السلام)- «ج٢ ص٢٧٨» وسنن الدّارقطنيّ «ج١ ص٢٥٥» وفرائد السّمطين للحموي وتفسير الحبريّ «ص٢٠» والجامعة المهمة لمجد الدّين «ص٤٢».

٢٢- عليّ بن عبد الله بن مبشر الواسطيّ:

عدّه السّمعانيّ من الرّواة عن الحبريّ، وكذا ابن ماكولا، ونقله في الطّبقات لاحظ الأنساب «ج٤ ص٤٥» والإكمال وتفسير الحبريّ «ص٢٠».

- عليّ بن عبيد:

روى بهذا العنوان عن الحبريّ في التّفسير، برواية ابن الحُجّام في كتابه الكبير: «الآيات النّازلة»، نقل ذلك كلّ من: السّيد شرف الدّين والبحرانيّ، والمجلسيّ، والمرعشيّ.

والملاحظ أنّ راوي التّفسير -كتابنا هذا- في نسختيه المخطوطتين هو: عليّ بن محمّد بن عبيد، وهو الحافظ بن الكوفيّ الآتي ذكره، فمن المحتمل قوياً أن يكون المسمى بـ «عليّ بن عبيد» هو الحافظ «عليّ بن محمّد بن عبيد» نسب إلى جدّه اختصاراً.

لاحظ: تفسير الحبريّ، تخريج الأحاديث «٦١ و٦٢».

- عليّ بن عقبة:

روى بهذا العنوان عن الحبريّ في التّفسير، والظّاهر أنّه هو عليّ بن محمّد بن عقبة الآتي ذكره، وقد نسب هنا إلى جدّه.

٢٣- عليّ بن محمّد بن عبيد، ابن الزّبير القرشي، أبو الحسن المعروف بابن الكوفيّ «ت ٣٤٨»:

هو راوي كتابنا هذا «التّفسير» كما في صدر نسختيه المخطوطتين، وقد قُرئ الكتاب عليه على باب منزله في قطيعة جعفر من محلات بغداد، يوم الأحد لليلتين بقيتا من ذي الحجة سنة «٣٢٨» قال: حدّثني الحسين بن الحكم الحبريّ الكوفيّ، وورد اسمه في بداية كلّ سند في الكتاب بعنوان «حدّثنا عليّ بن محمّد» وسيأتي تفصيل ذلك.

ترجمه الخطيب وقال: كان ثقة أميناً حافظاً عارفاً، وكان عنده بيت علم ولد سنة «٢٥٤» وتوفي سنة «٣٤٨».

وقد كتب العلامة الدّكتور الشّيخ حسين عليّ محفوظ بحثاً مستوفياً لترجمته نشره في مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد سنة «١٩٦١» العدد الثّالث لشهر كانون الثّاني.

لاحظ: تفسير الحبريّ فيما يلي «ص١٨٣ و٢٣١» وتاريخ بغداد «ج١٢ ص٧٣» رقم «٦٤٨٠».

٢٤- عليّ بن محمّد بن عقبة، الشّيبانيّ الكوفيّ «ت ٣٤٣»:

روى عن الحبريّ في التّفسير.

قال الخطيب: كان ثقة أميناً مقبول الشّهادة عند الحكام، توفي سنة «٣٤٣» وقال ابن الجوزيّ: كان صاحب قراءة وفقه، وتقلّد القضاء بالكوفة وأذّن في مسجده نيفاً وسبعين سنة.

لاحظ: تاريخ بغداد «ج١٢ ص٧٩- ٨١» والمنتظم «ج٦ ص٣٧٦».

٢٥- عليّ بن محمّد بن مخلد، أبو الطّيب الدّهّان:

روى الحديث «٦٧» من التّفسير.

قال الخطيب: قدم بغداد وحدّث بها سنة «٣١٠».

لاحظ: تاريخ بغداد «ج١٢ ص٦٥» وتخريج الحديث «٦٧» من تفسير الحبريّ وانظر شواهد التّنزيل «ج١ ص٧٤».

٢٦- عليّ بن محمّد النّخعيّ، القاضي ابن كاس أبو القاسم «ت ٣٢٤»:

روى عنه في المسند، هو قاضي دمشق.

لاحظ: تاريخ دمشق لابن عساكر، وانظر كفاية الطّالب للكنجيّ «ص٢٥٢» وطبقات القراء «٧٦/١» وتاريخ بغداد «٧٠/١٢» و«٣٥٨/١٣».

٢٧- عيسى بن محمّد العلويّ:

روى عنه في المسند والتّفسير.

وصفه الحافظ صارم الدّين في عداد الرّواة عن الحبريّ بأنّه: «شيخ الزّيديّة» وعنونه شيخنا الطّهرانيّ في الطّبقات، وذكر في بعض الأسانيد بعنوان «أبي القاسم الرّازي».

لاحظ: نوابغ الرّواة «ص٢٤٤» وتفسير الحبريّ -فيما مضى- «ص٢٠» وأمالي الصّدوق «ص٤٢٤» طبع النّجف، وإكمال الدّين «ص٢٣١» والأمالي الخميسية «ج١ ص٣٤».

٢٨- فرات بن إبراهيم الكوفيّ أبو القاسم:

هو صاحب التّفسير المطبوع باسمه، روى عن الحبريّ فيه جميع ما رواه الحبريّ في موضوع «ما نزل من القرآن في عليّ(عليه السلام)» وفيه روايات لم ترد في كتابنا هذا، ممّا حملنا على أن نسجّلها كمستدرك عليه، كما أنّ لنا تحقيقاً حول رواية فرات عن الحسين الحبريّ ذكرناه في هذه المقدمة «ص٢٠٩».

وفضّل ترجمته المحقق العلامة الشّيخ محمّد علي الأوردباديّ في مقدّمة تفسيره المطبوع بالنّجف، كما عنون له شيخنا الطّهرانيّ في الطّبقات، وخرّج له الصّدوق روايات في الخصال.

لاحظ: تفسير فرات الكوفي -الطّبعة الأولى- «ص٢ و٤ و٩- ١٠ و ١٩» ونوابغ الرّواة «ص٢١٦» والخصال للصدوق -طبع المدرّسين- «ص٤١٨ و٤٥٨».

وقد حاولنا تحقيق كتاب «تفسير فرات» وقابلناه بنسخ عديدة في النّجف، ولكن لم نوفق لإكمال العمل، فقدّمنا كلّ ما أنجزناه إلى بعض الإخوة ليقوم بإتمامه، وفّق الله الجميع لما فيه رضاه.

٢٩- القاسم بن جعفر بن أحمد بن عمران، الشّيبانيّ:

روى عنه في المسند.

لاحظ: بشارة المصطفى للطبريّ «ص١٤٨».

٣٠- القاسم بن الحسن المنقريّ:

روى عن الحبريّ حديثاً أورده الحاكم الحسكاني.

لاحظ: شواهد التّنزيل «ج٢ ص٢٥٧» رقم «٩٤٤».

٣١- محمّد بن أحمد بن موسى الدهقان أبو المثنى الدّردائيّ الكوفيّ روى عنه في المسند.

قال السّمعانيّ: كان فقيهاً فاضلاً صالحاً قدم بغداد سنة «٣٣٣» وحدّث إملاءً في مجلس أبي الحسن ابن عقبة الشّيبانيّ وكان أحد من يفتي في الحلال والحرام والفروج والدّماء، ثقةٌ صدوقاً.

لاحظ: تاريخ بغداد «١/ ٣٥٨» فضل الكوفة «ص٢٩٦/ أ» الحديث «٨٨» الأنساب «وجه ٢٢٥».

٣٢- محمّد بن جريرٍ الطّبريّ:

روى عنه في المسند.

جاءت روايته في كتاب «بشارة المصطفى» عن الحبريّ مباشرةً، وفي كتاب «دلائل الإمامة» بواسطتين، والكتابان كلاهما من تأليف من يسمّى بأبي جعفر محمّد بن جريرٍ الطّبريّ، وعدم الواسطة بين المؤلّف والحبريّ في الكتاب الأوّل وتعدد الواسطة في الثّاني دليلٌ واضحٌ على تعدّد المؤلّفين، وهذا ما يؤكّده شيخنا الطّهرانيّ، بل ذهب إلى أنّ لهما ثالثاً يسمّى بمحمّد ابن جريرٍ ويكنّى بأبي جعفر ويلقّب بالطّبريّ وأنّه صاحب المسترشد في الإمامة.

والملفت للنظر اتّحاد هؤلاء في الاسم واسم الأب والكنية واللّقب.

وبالرغم من أنّ الشّيخ النّجاشيّ ذكر شخصين باسم محمّد بن جرير الطّبريّ وصف أحدهما بأنّه عاميّ ووصف الآخر بأنّه من أصحابنا، وكذلك ذكر ابن حجر شخصاً باسم محمّد بن جرير الطّبريّ مكنّياً له بابن رستم ومصرّحاً بتشيّعه، إلا أنّ في التّعدّد سؤالاً لما يلي:

١- إنّ الذّهبيّ لم يترجم إلا لواحد، هو المعروف بالعاميّة، مصرّحاً بأنّ فيه تشيّعاً، وأنّه كان يضعّ للروافض.

٢- إنّ ابن الجوزيّ ذكر في ترجمة الطّبريّ المشهور بالعاميّة قضايا اتّهامه بالتّشيّع حتّى منع النّاس من دفنه في مقابر المسلمين!

٣- وابن النّديم ذكر في الفهرست أنّ مؤلّفات الطّبريّ المشهور كتاباً باسم «المسترشد» ولابن جرير العامّي: فضائل عليّ بن أبي طالب، صحّح فيه حديث الغدير، كما ذكره ياقوت الحمويّ في معجم الأدباء «ج١٨ ص٨٠» وذكره الذّهبيّ في تذكرة الحفاظ «٣/ ٧١٣» باسم «طرق حديث الغدير» كما أنّه ألّف كتاباً في «حديث الطّير».

٤- وابن خلّكان ذكر في ترجمة الطّبريّ العاميّ أنّه ولد بآمل طبرستان ولابن جرير المشهور بالعامية، ابن أخت هو أبو بكر، محمّد بن العباس الخوارزميّ، اللغويّ الشّهير، صاحب الرّسائل المطبوعة باسمه وهو القائل:

بآمل مولدي وبنو جريرٍ ... فأخوالي ويحكي المرء خاله

فغيري رافضيّ عن تراثٍ ... وإنّي رافضيّ عن كلاله

وعلى كلّ حال، فالرّاوي عن الحبري مباشرةً هو المولود سنة «٢٢٤» والمتوفّى سنة «٣١٠».

أو من يعاصره على فرض التّعدّد.

لاحظ: بشارة المصطفى «ص١٨٥» ودلائل الإمامة «ص٣- ٤» ونوابغ الرّواة «ص٢٥١» ورجال النّجاشيّ «ص٢٢٥ و٢٦٦» طبع الهند ولسان الميزان «ج٥ ص١٠٠- ١٠٣» والفهرست لابن النّديم «ص٢٩١» والمنتظم لابن الجوزيّ «ج٦ ص١٧٠- ١٧٤» وميزان الاعتدال «ج٣ ص٤٩٨» ووفيات الأعيان لابن خلكان «٤/ ١٩٢».

٣٣- محمّد بن الحسين، الأشنانيّ الخثعميّ أبو جعفر الكوفيّ «٣١٥»:

روى عنه في المسند.

قال ابن الجوزيّ: قدم بغداد وحدّث بها، قال الدارقطنيّ: هو ثقةٌ مأمونٌ توفّي سنة «٣١٥» قال السّمعانيّ: ثقةٌ صالحٌ مأمونٌ سمع عبّاد بن يعقوب الرواجنيّ وآخرين وروى عنه ابن الجعابيّ وغيره، كان تقوم به الحجّة، ولد «٢٢١» ووفاته في صفر «٣١٥».

لاحظ: الأنساب «الأشنانيّ» وجه «٤٠» تاريخ بغداد «٢/ ٢٣٤» المنتظم «ج٦ ص٢١٥» ومقاتل الطّالبيين «ص٢١٥ و٢٥١» ولاحظ كفاية الأثر «ص٣١٣» وانظر مقدمة مسند الحبري من جمعنا.

٣٤- محمّد بن سهل:

روى عنه في المسند.

لاحظ الكافي «ج٧ ص١٢٠».

٣٥- محمّد بن صفوان الواسطيّ أبو بكر:

قال الحسكانيّ -في رواية الحديث «٤» من التّفسير-: وأخرجه الحبريّ في تفسيره رواية أبي بكر محمّد بن صفوان الواسطيّ عنه، رأيته بمرو نسخةً عتيقةً.

لاحظ: شواهد التّنزيل «ج١ ص٧٤ وص٨٥».

٣٦- محمّد بن عبيد الله العلويّ أبو جعفر النّقيب بالكوفة:

روى عنه في المسند.

لاحظ: معرفة علوم الحديث للحاكم «ص١١٨».

٣٧- محمّد بن علي بن دحيم الشّيبانيّ:

روى عن الحبري في المسند.

لاحظ: المستدرك للحاكم «٣/ ١٠٧»، تاريخ دمشق - ترجمة «الإمام عليّ(عليه السلام)» رقم الحديث «١٢٠٥» وكفاية الطّالب للكنجي «ص١٧٣» وأسد الغابة «٤/ ٣٢» ومناقب الخوارزمي «ص١٢٢» واليقين لابن طاووس «ص١٠».

٣٨- محمّد بن عمّار بن محمّد العجليّ العطّار أبو جعفر الكوفيّ «ت ٣٣٢»:

روى عن الحبريّ في المسند.

وعدّه في الطّبقات من شيوخه باسم «محمّد بن عمّار» وهو سهوٌ، كان أحد الحفّاظ المعتمدين، ووقع بينه وبين ابن عقدة تباعد تكلّم أحدهما في الآخر، ولد «٢٤٧» ومات «٣٣٢».

لاحظ: لسان الميزان «٥/ ٣١٧» وتفسير الحبريّ «ص٢٠» وقد مضى.

٣٩- محمّد بن القاسم بن جعفر، أبو الطّيب البزّاز الكوكبيّ «ت٣١٧»:

روى عن الحبريّ عدّة أحاديث.

قال السّمعانيّ: حدّث عن عمر بن شبّة والورّاق والحبريّ وغيرهم وعنه أبو الحسين ابن البوّاب والدارقطنيّ وغيرهما، كان ثقة.

لاحظ: الأنساب «الكوكبي» ظهر «٤٩٠» وانظر تاريخ بغداد «٣/ ١٨١» رقم «١٢٢١» وإحقاق الحقّ للتستريّ «ج٣ ص١٠٦».

٤٠- محمّد بن المنذر -شكر- أبو عبد الرّحمن الهرويّ الحافظ «ت ٣٠٣»:

روى عن الحبريّ في المسند.

قال الذّهبيّ: الحافظ الثّقة الرّحّال، جمع وصنّف وتقدّم في هذا الفنّ.

لاحظ: تذكرة الحفاظ «ج١ ص٨٤٨» وانظر ميزان الاعتدال «ج٤ ص٤٧» واليقين لابن طاووس «ص٣٢».

٤١- موسى بن جعفر بن قرين:

روى عنه المسند.

لاحظ: سنن الدارقطنيّ «ج٤ ص٢٧٣».

٤٢- يعقوب بن يوسف بن عاصم:

روى عنه في المسند.

لاحظ: بشارة المصطفى للطبري «ص١٤٦».

٤٣- أحمد بن محمّد بن أحمد بن سعدان أبو بكر البغدادي الصّوفي سكن الرّيّ وحدّث بها عن الحبري كما في تاريخ بغداد «ج٤ ص٣٦١» وقد فاتني تسجيله في موضعه.

**٧- مؤلفاته:**

أسهم الحبريّ في تأليف التّراث بكتابين هما: التّفسير، والمسند.

**أمّا التّفسير:**

فقد عرّف الحافظ في الطّبقات الحبريّ بأنّه «صاحب التّفسير»[1] وهذا يدلّ على أنّه كان مشهوراً بتأليفه هذا، ولا أقلّ من وجود الشّهرة بين أعلام الزّيديّة، فلو ذهبنا بعيداً نجد الحسكانيّ «ت بعد ٤٩٠» -وهو من رجال الحديث عن الزّيديّة- يكرّر ذكر هذا التّفسير في كتابه شواهد التّنزيل ويرويه بطرقٍ عديدة[2].

ويذكر الشّيخ ابن شهرآشوب «ت ٥٨٨» في تتمّة فهرست الشّيخ ما نصّه: الحيريّ: له كتاب ما نزل من القرآن في أهل البيت(عليهم السلام)[3] وإذا علمنا أنّ تفسير الحبريّ موضوعه «ما نزل من القرآن...» يتّضح لنا أنّ المذكور في كلام ابن شهرآشوب هو كتاب التّفسير للحبريّ.

وبعد العثور على نصّ الكتاب، والوقوف على أنّ مؤلّفه الحبريّ، انقطع كل شك وترديد في أنّ الحبري له كتاب يبحث عن تفسير القرآن.

والحديث عن هذا التّفسير سيأتي مفصّلاً في القسم الثّاني من هذه المقدّمة.

والغريب في الأمر أن لا نجد للحبريّ ذكراً في معاجم المؤلّفين ولا لكتابه ذكراً في المؤلّفات المعدّة لفهرسة الكتب.

فلم يذكره سماحة العلامة شيخنا الطّهرانيّ في موسوعته «الذّريعة» كما لم يذكره الأستاذ عمر رضا كحّالة في «معجم المؤلّفين».

والأغرب أنّ مفهرسي الأدب العربيّ من أمثال بروكلمان وسزكين أهملوا أمر الكتاب والمؤلّف، بالرّغم من وجود نسختين لكتاب التّفسير في مكتبة طشقند الرّوسيّة ومكتبة المجلس الإسلامي بطهران عاصمة الجمهوريّة الإسلامية.

وأمّا المسند:

فقد ورد في كتاب «معالم العلماء» لابن شهرآشوب أنّ «الحسن بن الحسن بن الحكم الحبري، له المسند»[4].

وقد دفعنا هذا إلى التّحقيق عن الشّخص المذكور وارتباطه بمؤلّفنا الحبريّ ومن خلال اختلاف النّسخ والنّقول عن كتاب معالم العلماء، وحسب ما توصّلنا إليه بالتتبّع البليغ، لم نجد راوياً بهذا الاسم بين المؤلّفين ولا خلال أسانيد الرّوايات.

ومن جهة أخرى وجدنا عصر المؤلّف «الحسين الحبريّ» هو بحبوحة عصر تأليف ما يسمّى بالمسند.

ومن جهة ثالثة وجدنا مجموعةً كبيرةً من الرّوايات، قد رواها الحبريّ «المؤلّف» متناثرة في بطون المعاجم والكتب.

كلّ ذلك دعانا إلى الاعتقاد بأنّ الحبريّ مؤلّف المسند هو «الحسين بن الحكم».

وقد فصّلنا الحديث عن هذه الجوانب في مقدّمتنا للمسند الّذي جمعناه وقلنا هناك ما نصّه:

«فإن كان الحسين بن الحكم هو مؤلّف المسند، فذاك، وإلا فنحن قد حاولنا جمع رواياته المتناثرة بما يعدّ مسنداً له»..

❖❖❖

(١) تفسير الحبري نقلاً عن نسمات الأسحار، وقد مرّ فس «ص٢٠».

(٢) شواهد التّنزيل «ج١ ص٤٦ و٧٤ و٨٥» و«ج٢ ص٣٦٦» وانظر الجدول الثّالث في مايلي «ص٢٠٥».

(٣) معالم العلماء «ص١٤٤» طبع النّجف «و ص١٣١» طبع طهران.

(٤) معالم العلماء «ص٣٧» طبع النّجف، و«ص٣٢» طبع طهران.